

قاعدة التوازن المالي بين النظرية والتطبيق في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية

دراسة حالة مطاحن عمر بن عمر للفترة (2020-2022)

The rule of the fanacial balance in theory and practice in the algerian economic institution Case study Amor ben Amor mills company (2020 – 2022)

| | |
|--|--|
| <p>علوان عبد الحميد جامعة الجزائر 3 -الجزائر- Hamidalouane93@gmail.com</p> | <p>دراجي أمينة* جامعة الجزائر 3 -الجزائر- mina24j@gmail.com</p> |
|--|--|

تاريخ النشر: 2025/06/ 30

تاريخ القبول: 2025 /02/ 25

تاريخ الاستلام: 2024 /10/ 15

الملخص:

تسلط هذه الدراسة الضوء على قاعدة التوازن المالي لما لها من أهمية في مجال تسيير المؤسسات حيث أن احترامها يضمن للمؤسسة القدرة على تسديد ديونها في تواريخ استحقاقها و يجنبها مشاكل الخزينة ، كما أن لقاعدة التوازن المالي مكانتها الخاصة في عملية التشخيص المالي حيث يركز المحلل عليها في تحليله للهيكل المالي من خلال دراسة مؤشرات التوازن المالي.

تمت دراسة الحالة على مؤسسة مطاحن عمر بن عمر للسنوات 2020 ، 2021 و 2022 حيث خلصت إلى أن مطاحن عمر بن عمر لم تحترم قاعدة التوازن المالي التي تقتضي أن تمول الاستخدامات الثابتة الضرورية لحياة المؤسسة بموارد دائمة و مضمونة، حيث قامت بتمويل جزء من أصولها الثابتة بموارد قصيرة الأجل و بالتحديد موارد لا ترتبط مباشرة بنشاطها الأساسي، هذه الموارد عبارة عن عناصر استثنائية لا يمكن التنبؤ بقيمتها و لا ما ستنتج عنها خلال السنوات القادمة من موارد أو احتياجات ما يجعل المؤسسة في وضعية خطيرة و غير آمنة حتى و أن حققت خلال سنوات الدراسة خزينة موجبة فهناك دائما احتمال حدوث مشاكل في تمويل استخدامات ثابتة ضرورية لنشاط المؤسسة.

الكلمات المفتاحية: قاعدة التوازن المالي، رأس مال عامل، احتياج من رأس المال العامل، الخزينة.

تصنيف JEL: G31 ;G32

Abstract :

This study focuses on the importance of the financial equilibrium rule in the management of institutions, as adherence to this rule ensures the institution's ability to meet its debt obligations on their due dates and helps avoid treasury-related issues. Furthermore, the financial equilibrium rule occupies a crucial position in the financial diagnostic process, as financial analysts rely on it when assessing the financial structure by examining key financial equilibrium indicators.

The case study was conducted on the Omar Ben Omar Mills . The findings concluded that Omar Ben Omar Mills did not adhere to the financial equilibrium rule, which requires that the fixed uses necessary for the life of the institution be financed by permanent resources. The company financed part of its fixed assets using short-term resources. These resources are exceptional elements that cannot be predicted in terms of their value or the resources or needs they will generate in the coming years, placing the company in a risky and unsafe position. Even though it had a positive treasury position during the study period, there remains a constant risk of encountering problems in financing the fixed uses essential for the company's operations.

Keywords: Fanacial equilibrium rule, Working capital, Working capital needs, Treasury.

JEL classification codes: G31 ;G32

مقدمة

رغم اختلاف الأهداف من مؤسسة إلى أخرى إلا أن الكل ملزم بتحقيق هدفين أساسيين لضمان الصحة المالية للمؤسسة و هما القدرة على تسديد الديون في تواريخ الاستحقاق و تحقيق مردودية جيدة، إن تحقيق هذين الهدفين هو نتاج لمجموعة متكاملة من القرارات تبدأ بالاختيار السليم للاستثمارات و كذلك اختيار المصادر التمويلية الملائمة لها و بالاستغلال الجيد لهذه الاستثمارات يتحقق مستوى معين من النشاط و النتائج يسمح بمكافئة كل من ساهم في تحقيقه.

يتوقف الحكم على توازن الهيكل المالي للمؤسسة على مدى احترام قاعدة التوازن المالي و التي تقتضي أن تمويل الاستخدامات المستقرة بموارد مالية دائمة و بما أن هناك احتياج من رأس المال تابع لدورة الاستغلال يتكرر بصفة دائمة و جب تمويله أيضا من موارد دائمة و على هذا الأساس تحتفظ المؤسسات بموارد مالية دائمة أكبر من الاستخدامات المستقرة (FR) لتمويل جزء من احتياج دورة الاستغلال الذي له صفة الديمومة (BFR) و الفرق بينهما يمثل الخزينة (TR)، إن المؤشرات المالية سالفة الذكر تحسب على أساس الميزانية الوظيفية أي الميزانية المحاسبية معدلة بشكل يظهر الوظائف الأساسية للمؤسسة و هي وظيفة التمويل، وظيفة الاستثمار و وظيفة الاستغلال.

- إشكالية البحث:

بناء على ما سبق تعتبر قاعدة التوازن المالي مبدأ أساسي من مبادئ التسيير يجب على كل مؤسسة احترامها من أجل تجنب الوقوع في مشاكل الخزينة و ما ينجم عنها من تبعات تؤثر على صحتها المالية و على إستمراريتها و من هنا يمكن طرح الإشكالية الرئيسية لدراستنا على النحو التالي:

ما مدى احترام قاعدة التوازن المالي في مؤسسة مطاحن عمر بن عمرو ما تأثيرها على الوضعية المالية للمؤسسة ؟

من أجل المعالجة الدقيقة للإشكالية تم طرح التساؤلات الفرعية التالية :

- ✓ ماهي أهمية قاعدة التوازن المالي بالنسبة لمؤسسة مطاحن عمر بن عمرو؟
- ✓ كيف يتم تقييم و الحكم على التوازن المالي لمؤسسة مطاحن عمر بن عمرو؟
- ✓ هل محددات التوازن المالي لمؤسسة مطاحن عمر بن عمرو هي نفسها بالنسبة لكل المؤسسات

الاقتصادية ؟

- فرضيات الدراسة :

على ضوء الإشكالية الرئيسية و التساؤلات الفرعية يمكن طرح الفرضيات الآتية:

- ✓ التزام مؤسسة مطاحن عمر بن عمرو بقاعدة التوازن المالي يسمح لها بأن تكون في وضعية مالية جيدة.

- ✓ يتم الحكم على توازن الهيكل المالي لمؤسسة مطاحن عمر بن عمر بدراسة مؤشرات التوازن المالي.
- ✓ تتفق أو تختلف محددات التوازن المالي لمؤسسة مطاحن عمر بن عمر مع المؤسسات الأخرى حسب طبيعة النشاط.

- أهداف البحث:

للدراصة أهمية بالغة فهي تتطرق لقاعدة التوازن بشكل مفصل التي عادة ما يتم الإشارة إليها من خلال مؤشرات التوازن المالي فقط مبيينين أهمية احترامها و العمل بها من قبل المسيرين من اجل تفادي مشاكل الخزينة و ما ينجم عنها من تبعات تصل إلى حد إفلاس المؤسسات.

- منهجية البحث:

نظرا لطبيعة الموضوع و بغية الإحاطة بمختلف جوانبه و تحليل أبعاده و الإجابة على الإشكالية المطروحة، تم إتباع المنهج الوصفي في الجانب النظري أما في الجانب التطبيقي فتم استخدام منهج دراسة حالة على مؤسسة عمر بن عمر للسنوات.

وعلى هذا الأساس تم تقسيم الدراصة إلى ثلاث محاور رئيسية، تناول المحور الأول قاعدة التوازن المالي بشكل مفصل أما الثاني فخصص إلى دراسة الميزانية الوظيفية أما المحور الثالث فتطرق إلى الجانب التطبيقي بدراسة حالة مطاحن عمر بن عمر.

I- مدخل إلى قاعدة التوازن المالي

تعتبر قاعدة التوازن المالي مبدأ أساسي للتسيير يجب على كل مسير تطبيقه و العمل به من أجل تجنب مشاكل الخزينة و ما ينجم عنها من تبعات قد تصل إلى إفلاس المؤسسات، فاحترام هذه القاعدة يضمن للمؤسسة أن تكون في وضعية تسمح لها بالوفاء بالتزاماتها اتجاه مقرضيها من بنوك، موردين... و أن تكون قادرة على تسديد ديونها في تواريخ استحقاقها.

1. مفهوم قاعدة التوازن المالي

تقتضي هذه القاعدة أن تمول الاستخدامات المستقرة بموارد مالية دائمة (Bazet & Faucher, 2009) فالمقصود من القاعدة أن يكون هناك تناسب زمني بين الاستخدامات و الموارد التي خصصت لحيازتها ، فالعوائد المنتظرة من الأصول الثابتة تتولد على طول مدة استعمالها و جزء من هذه العوائد يخصص لتسديد القروض التي خصصت لتمويلها (Delahaye & Delahaye, 2007) ، أي أن الاقتراض من البنك بهدف حيازة أصل ثابت يشترط في مدته أن تتناسب و مدة استخدامه، بالشكل الذي يكون فيه تسديد أقساط القرض من العوائد المتحصل عليها من استعمال الأصل، عدم احترام هذه القاعدة ينجر عنه مشاكل في الخزينة. فإذا كان القرض يستحق في مدة "أقل من حياة الأصل عند تاريخ الاستحقاق

العوائد المتحصل عليها من استعمال الأصل غير قادرة على تغطية قيمة القرض، في هذه الحالة تصبح المؤسسة مجبرة على اللجوء إلى الاقتراض مرة أخرى لتسديد الدين الأول هذا إذا استطاعت الحصول عليه، إذا لم تستطع الحصول على القرض فتكون مجبرة على بيع أصل من أصولها أو الأصل بحد ذاته من أجل تسديد دينها تجنباً للوقوع في حالة عدم القدرة على السداد، فرغم الجاذبية و المميزات التي تقدمها الاستدانة للمؤسسة و المتمثلة في انخفاض تكلفة التمويل إلا أنها عبارة عن عقد صارم يجب على المؤسسة احترامه، و بالتالي فإن الهدف من هذه القاعدة هو تجنب مشاكل في تمويل استخدامات ضرورية في حياة المؤسسة و ضمان استمرار نشاطها بصفة عادية و بدون مشاكل.

تسمى القاعدة المالية السابقة بقاعدة التوازن المالي الأدنى، و الاحترام الصارم لها في الحقيقة لا يضمن عدم الوقوع في مشاكل الخزينة (Barreau, 2004)، لأنه هناك نوع آخر من الاحتياجات له صفة الديمومة رغم أن مكوناته تابعة لدورة الاستغلال و بالتالي يتوجب تمويله أيضاً بموارد دائمة، فالميزانية تظهر بصفة دائمة حسابات المخزونات، الزبائن و الموردين و ذلك لأن المؤسسة و بافتراض استمرارية نشاطها تقوم يوميا بعمليات الشراء، التخزين، التصنيع، البيع و التفاهم على مهل التسديد.

ينتج عن المعادلة (المخزونات + الزبائن - المودون) في أغلب الأحيان احتياج للتمويل و ذلك لأن المخزونات عبارة عن استخدام مالي يستوجب تمويله إلى غاية تحصيل المبيعات من المنتجات أو البضائع هذا من جهة و من جهة أخرى تكون ديون الموردين أقل من ديون الزبائن حتى و إن كانت المهل الممنوحة للزبائن مساوية للمهل التي تحصلت عليها المؤسسة من الموردين لأنه هناك اختلاف في القيم فقيمة الزبائن تكون أكبر من قيمة الموردين.

بافتراض استمرارية النشاط يتجدد هذا الاحتياج بصفة دائمة مما يسمح باعتباره استخدام مستقر يجب تمويله هو الآخر بأموال دائمة (Hutin, 1998) لذلك تحتفظ المؤسسات بأموال دائمة أكبر من الاستخدامات المستقرة و تستخدم الفائض الذي يسمى رأس المال العامل في تمويل الاحتياجات الناتجة عن دورة الاستغلال.

2. مؤشرات التوازن المالي

1.2 رأس المال العامل

هو الفرق بين الأموال الدائمة و الاستخدامات المستقرة (Duplat, 2004)، و كذلك عرف بالجزء من الموارد الدائمة المخصص لتمويل دورة الاستغلال (Hutin, Toute la finance d'entreprise en pratique, 2002)، أي بالمعنى الأدق مخصصات الموارد الدائمة التي تغطي الاحتياج من رأس المال العامل، يتغير رأس المال العامل بصفة مستمرة نتيجة للاهلاكات و النتائج التي تعدل تدريجياً قيمة

الموارد الدائمة وبصفة متقطعة نتيجة العمليات التي تقوم بها المؤسسة كالرفع في رأس المال، الزيادة في الديون المالية، تسديد الديون المالية، توزيعات الأرباح، حيازة استثمارات (Barreau, 2004).

يفسر رأس المال العامل القرارات الإستراتيجية المتخذة: الاستثمارية (التغير في الأصول الثابتة)، الاستدانة (الاقتراض و الاستدانة على المدى المتوسط و الطويل)، توزيعات الأرباح و الاهتلاكات (الجزء من الموارد الداخلية) (Hutin, Toute la finance d'entreprise en pratique, 2002).

يعتبر رأس المال العامل هامش أمان يسمح بتمويل دورة الاستغلال بموارد لا تستحق خلال الدورة المحاسبية (Forget, 2005)، أي ضمان لسيولة المؤسسة كلما زاد مستواه كلما زاد هذا الضمان، لكن لهذا المؤشر دلالة نسبية فقط في التحليل إذا ما أخذ بصفة منعزلة فللحكم على مستواه لابد من مقارنته بالاحتياج من رأس المال.

يمكن حساب رأس المال العامل تبعاً لمنظورين: منظور أعلى الميزانية و منظور أدنى الميزانية و عليه يحسب رأس المال العامل كما يلي (بن ساسي و قريشي، 2006) :

$$\text{رأس المال العامل} = \text{الأموال الدائمة} - \text{الاستخدامات المستقرة}$$

$$\begin{aligned} \text{رأس المال العامل} = & (\text{الأصول المتداولة للاستغلال} + \text{الأصول} \\ & \text{المتداولة خارج الاستغلال} + \text{الخزينة الأصولية}) - (\text{ديون} \\ & \text{الاستغلال} + \text{ديون خارج الاستغلال} + \text{الخزينة الخصومية}) \end{aligned}$$

تجدر الإشارة أن رأس المال العامل الذي يحسب على أساس الميزانية الوظيفية يسمى رأس المال العامل الصافي الإجمالي FRNG (Meunier-Rocher, 2000).

يعتبر رأس المال العامل ضمان لسيولة المؤسسة كلما زاد مستواه كلما زاد هذا الضمان، لكن لهذا المؤشر دلالة نسبية فقط في التحليل إذا ما أخذ بصف منعزلة فللحكم على مستواه لابد من مقارنته بالاحتياج من رأس المال، أي الاعتماد على رأس المال العامل لوحده غير كافي لدراسة التوازن المالي لابد على المحلل أن يدرس الاحتياجات الحقيقية من رأس المال العامل لتحقيق التوازن (تريش و سايح، 2023).

2.2 احتياج من رأس المال العامل

الاحتياج من رأس المال العامل يعبر عن احتياج دائم للتمويل على المدى القصير ناتج عن الفرق الزمني بين تسديد المشتريات و تحصيل المبيعات (Legros, 2010)، و يعرف كذلك الاحتياج من رأس المال العامل على انه احتياج للتمويل خاص بدورة الاستغلال أو ما يلزم المؤسسة من أموال من اجل قيامها بنشاطها بصفة عادية (Sopel, Haranger, & May Helou, 2008)، أي ما يلزم المؤسسة من أموال

مقدما من أجل قيامها بنشاطها و تمويل جزء من احتياجات دورة الاستغلال بشرط أن تكون هذه الأموال عبارة عن الرأس المال العامل أي مورد دائم و مضمون و هو أساس تسميته "احتياج" من "رأس المال العامل".

ينشأ عن عمليات الاستغلال (شراء، إنتاج و بيع) و عمليات خارج الاستغلال تدفقات حقيقية (بضائع، مواد الأولية، منتجات تامة) تقابلها تدفقات مالية، الفرق الزمني بين هذين النوعين من التدفقات يفسر وجود الحقوق و الديون. كذلك المدة التي تمتد بن لحظة شراء و بيع البضائع، بين شراء و استعمال المواد الأولية، بين الإنتاج و بيع المنتجات التامة هي سبب وجود المخزونات (Barreau, 2004) و بالتالي ينشأ عن دورة الاستغلال أصول متداولة و ديون قصيرة الأجل الفرق بينهما هو الاحتياج من رأس المال العامل.

يظهر مما سبق ان الاحتياج من رأس المال العامل يتغير نتيجة لعمليات كـ (Delahaye & Delahaye, 2007):

✓ تسديد المشتريات فورا (زيادة المخزونات) ؛

✓ التحصيل الفوري للمبيعات أو على الحساب (المبيعات تقيم بسعر البيع و المخزونات بتكلفة الإنتاج) ؛

✓ تسديد الزبائن؛

✓ تسديد الموردين؛

عند حساب الاحتياج من رأس المال العامل من الميزانية فهو عبارة عن:

الاحتياج من رأس المال العامل = أصول متداولة – خصوم متداولة

بما أن الميزانية الوظيفية تفصل بين العناصر المرتبطة مباشرة بنشاط المؤسسة (عناصر الاستغلال) و عناصر خارج الاستغلال كذلك الاحتياج من رأس المال العامل ينقسم إلى احتياج من رأس المال العامل للاستغلال و الاحتياج من رأس المال العامل خارج الاستغلال، أي :

الاحتياج من رأس المال العامل = الاحتياج من رأس المال العامل للاستغلال +
الاحتياج من رأس المال العامل خارج الاستغلال

3.2 الخزينة

هي فائض (أو عجز) رأس المال العامل على الاحتياج من رأس المال العامل الذي ينتج عنه خزينة موجبة (أو سالبة) (Selmer, 2006) و بما أن حالة الخزينة مرتبطة برأس المال العامل و الاحتياج من

رأس المال العامل هذا يعني أن تسيير الخزينة هو تسيير لرأس المال العامل و للاحتياج من رأس المال العامل.

الشكل الموالي يبين الحالات ممكنة للخزينة:

الشكل رقم (1): الحالات الممكنة للخزينة

| خزينة قريبة من الصفر | خزينة سالب | خزينة موجبة | |
|---|--|---|---------------------------------------|
| ↓ | ↓ | ↓ | ↓ |
| رأس المال العامل الصافي الإجمالي | رأس المال العامل الصافي الإجمالي | رأس المال العامل الصافي الإجمالي سالب | رأس المال العامل الصافي الإجمالي |
| ≈ | > | > | < |
| احتياج من رأس المال العامل | احتياج من رأس المال العامل | احتياج من رأس المال العامل سالب | احتياج من رأس المال العامل |
| ⇓ | ⇓ | ⇓ | ⇓ |
| التوازن المالي محقق. | التوازن المالي غير محقق. | التوازن المالي محقق. | التوازن المالي محقق. |
| يمكن اعتبار هذه الحالة الأفضل من وجهة نظر التحليل الوظيفي. | تلجأ المؤسسة إلى ديون الخزينة من أجل تمويل الاحتياج من رأس المال العامل. في هذه الحالة المؤسسة مرتبطة بالبنوك. | بشرط أن يتولد عن دورة الاستغلال مورد بصفة متكررة مما يسمح باعتباره مورد دائم المؤسسة تتمتع بفائض في الخزينة. | المؤسسة تتمتع بفائض في الخزينة. |
| | | | في الخزينة. |

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الدراسات السابقة.

هناك بعض المؤسسات و بسبب طبيعة نشاطها كالمحلات التجارية الكبرى تنشأ عن دورة استغلالها
موارد مالية بدل احتياجات مالية أي يكون فيها الاحتياج من رأس المال العامل سالب و ذلك للأسباب
ديون الزبائن معدومة، مخزونات سريعة الدوران و ديون الموردين معتبرة نتيجة للمهل الطويلة نوعا ما
التي تمنح للمؤسسة. بافتراض استمرارية النشاط يتكرر هذا المورد الناتج عن دورة الاستغلال بصفة

دائمة بالشكل الذي يمكن اعتباره مورد دائم يسمح بتمويل جزء من الاستخدامات المستقرة الغير ممولة بموارد دائمة (الحالة التي يكون فيها رأس المال العامل سالب).

II- الميزانية الوظيفية

تعتبر الميزانية المحاسبية نقطة انطلاق المحلل هذه الأخيرة تعالج و تعرض بطريقة تبرز الوظائف الأساسية للمؤسسة و هي وظيفة الاستثمار ،وظيفة التمويل و وظيفة الاستغلال، و ذلك من أجل إبراز الواقع الاقتصادي للمؤسسة فالمحلل ليس مقيدا قانونيا مثل المحاسب فله نظرة اقتصادية يبرزها بالقيام ببعض التعديلات على الميزانية هدفها الانتقال من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية الوظيفية.

1. تعريف الميزانية الوظيفية

الميزانية الوظيفية ما هي إلا الميزانية التي جاء بها النظام المحاسبي تسمى بالوظيفية لأن عناصرها ترتب حسب الوظيفة التي تنتمي إليها

هي ميزانية معدلة و التي تكون فيها عناصر الميزانية الوظيفية مرتبة حسب منطق و وجهة نظر مختلفة عن الميزانية المحاسبية (Meunier-Rocher, 2000).

أي الميزانية الوظيفية قبل كل شيء ميزانية، و بالتالي فهي تضم نفس الحسابات الموجودة في الميزانية المحاسبية لكن معدلة أو مجمعة بشكل يبرز الوظائف الأساسية للمؤسسة .
تتمثل وظائف المؤسسة في :

← وظيفة التمويل: تضم الأموال الخاصة و الديون المالية كذلك الاهتلاكات و المؤنات.

← وظيفة الاستثمار: كل ما يتعلق بالتثبيات المعنوية المادية و المالية.

← وظيفة الاستغلال: تضم باقي العناصر و المصنفة بدورها إلى عناصر المرتبطة مباشرة بعمليات الاستغلال تشكل هذه العناصر الأصول المتداولة للاستغلال و ديون الاستغلال.و عناصر مرتبطة بعمليات مختلفة و التي تمثل الأصول المتداولة خارج الاستغلال و الديون خارج الاستغلال كما تضم وظيفة الاستغلال الخزينة الأصولية و الخزينة الخصومية.

2. عرض الميزانية الوظيفية

سهل النظام المحاسبي المالي عملية بناء الميزانية الوظيفية التي أصبحت حاليا عبارة فقط عن إعادة ترتيب لعناصر الميزانية المحاسبية حسب الوظائف على عكس ما كان عليه الأمر في ظل المخطط المحاسبي الوطني حيث كان المحلل يقوم بتعديل بعض العناصر سواءا بحذفها ، إدماجها أو إعادة ترتيبها من اجل إعداد الميزانية الوظيفية.

مست التعديلات المصاريف الإعدادية-الفوائد المنتظرة – رأس المال المكتتب غير المستعان به-
علاوات تسديد السندات-الاستثمارات المتحصل عليها بعقد الإيجار- مؤونات الأخطار و التكاليف-أوراق
القبض المخصوصة قبل تاريخ الاستحقاق.
تعرض الميزانية الوظيفية مختصرة بالشكل:

الجدول رقم (1) : عرض الميزانية الوظيفية

| الأصول أو الاستخدامات | الخصوم أو الموارد |
|---|--------------------------|
| الاستخدامات المستقرة بالقيمة الإجمالية: | الموارد الدائمة: |
| التثبيات المعنوية | الأموال الخاصة |
| التثبيات المادية | اهتلاكات و مؤونات الأصول |
| التثبيات المالية | مؤونة الأخطار و التكاليف |
| | الديون المالية |
| الأصول المتداولة بالقيمة الإجمالية: | الخصوم المتداولة: |
| الأصول المتداولة للاستغلال | ديون الاستغلال |
| الأصول المتداولة خارج الاستغلال | ديون خارج الاستغلال |
| الخزينة الأصولية: | الخزينة الخصومية: |
| بنك- صندوق- ح ج ب | الأرصدة الدائنة للبنوك |

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الدراسات السابقة.

1.2 الاستخدامات المستقرة :

الاستخدامات المستقرة هي نتيجة العمليات المرتبطة بدورة الاستثمار (Nippert, 2008) و تتمثل في
الاستخدامات التي تبقى داخل المؤسسة مدة طويلة (الأداة الإنتاجية) و هي الأصول الغير الجارية في
الميزانية المحاسبية بالقيمة الإجمالية، نقول عن أصل اكتسب صفة الاستقرار عندما يكون الهدف من
حيازته ضمن ممتلكات المؤسسة إبقائه تحت تصرف المؤسسة لمدة تزيد عن السنة (Cristian & Zambotto, 2001) .

2.2 الموارد الدائمة:

تنتمي هذه الموارد إلى دورة التمويل و هي موجهة لتمويل الاستخدامات المستقرة، تنقسم إلى موارد
الخاصة و ديون مالية (ديون طويلة الأجل):

- الاموال الخاصة: هي الأموال الخاصة في الميزانية المحاسبية مضاف إليها الاهتلاكات و خسائر قيمة
الأصول و المؤونات التي تحلل كجزء من التمويل الذاتي المتراكم أي ما قامت بادخاره المؤسسة عاما بعد
عام و الذي يعزز الأموال الخاصة.

- الديون المالية : هي كل الديون المالية التي تستحق في مدة تزيد عن السنة أي ديون المؤسسة التي لن
تسددها خلال الدورة الحالية (Raimbault, 2001) وهي الخصوم الغير جارية في الميزانية المحاسبية من
اقتراضات سندية، اقتراضات لدى مؤسسات القرضالخ.

3.2 الأصول المتداولة للاستغلال وديون الاستغلال:

هي العناصر التابعة لدورة الاستغلال و المرتبطة بنشاط المؤسسة و المتمثلة في:

- الأصول المتداولة للاستغلال: هي المخزونات و ديون الزبائن المتمثلة في المبيعات التي لم تحصل بعد.
- ديون الاستغلال: هي ديون المودين، كذلك الديون الضريبية و الاجتماعية و إيرادات الاستغلال المتمثلة في التسبيقات.

4.2 الأصول المتداولة خارج الاستغلال وديون خارج الاستغلال:

عموما ديون مدينة و ديون لا ترتبط بدورة الاستغلال و بدون دلالة اقتصادية معينة.

تظهر الصعوبة نوعا ما في ترتيب العناصر الجارية سواء جانب الأصول أو الخصوم إلى عناصر تابعة للاستغلال و عناصر خارج الاستغلال. حيث تتم التفرقة بين ما هو تابع للاستغلال و ما هو خارج الاستغلال على أساس مدى ارتباط العناصر بنشاط المؤسسة المتمثل في بيع منتجاتها من أجل تحقيق أرباح، و بالتالي فكل ما يساهم في عملية الإنتاج و البيع فهو تابع للاستغلال و كل ما لا يرتبط مباشرة بهدفها الاجتماعي أي نشاطها الرئيسي فهو عنصر خارج الاستغلال.

الجدول التالي بين العناصر التابعة للاستغلال و العناصر خارج الاستغلال:

الجدول رقم (2): تفرقة بين العناصر التابعة للاستغلال و خارج الاستغلال

| الأصول المتداولة | للاستغلال | خارج الاستغلال |
|---|---|---------------------|
| المخزونات | × | |
| التسبيقات و المدفوعات على الحساب | × | |
| الزبائن و الحسابات المرتبطة بهم | × | |
| ديون مدينة أخرى | يمكن أن تكون تابعة للاستغلال أو خارج الاستغلال | |
| رأس المال المستعان به غير المسدد | | × |
| قيم التوظيف المنقولة | | × |
| الأعباء المعاينة سلفا | يمكن أن تكون تابعة للاستغلال أو خارج الاستغلال | |
| ديون قصيرة الأجل | للاستغلال | خارج الاستغلال |
| التسبيقات المستلمة | × | |
| الموردون و الحسابات المرتبطة بها | × | |
| الديون الضريبية و الاجتماعية | × | الضريبة على الشركات |
| | (باستثناء الديون المرتبطة بالضريبة على الشركات) | |
| ديون على الثابتات و الحسابات المرتبطة بها | | × |
| ديون أخرى | يمكن أن تكون تابعة للاستغلال أو خارج الاستغلال | |
| النواتج المعاينة سلفا | يمكن أن تكون تابعة للاستغلال أو خارج الاستغلال | |

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على

Anne Nippert, « Finance D'entreprise :Manuel complet applications et corrigés », Edition Gualino éditeur, Paris, 2008, p 146 .

5.2 الخزينة الأصولية والخزينة الخصومية :

تضم الخزينة الأصولية الحسابات الجارية للبنوك، الصندوق و الحساب الجاري البريدي أما الخزينة
الخصومية فتتضمن كل المساهمات المصرفية الجارية و الأرصدة الدائنة للبنوك و للمؤسسات المالية.

3. أهمية الميزانية الوظيفية

الميزانية المحاسبية بشكلها أي وفقا لما جاء في النظام المحاسبي تستجيب لأهداف محاسبية كتحديد
النتائج و قانونية كتحديد ذمة المؤسسة لكن لا تعطي صورة حقيقية للترتيب حسب الوظيفة لذلك وجب
إعداد الميزانية الوظيفية و الذي يسمح بـ (Meunier-Rocher & Granguillot, Analyse financiere : les
outis du diagnostic financier, 2004)

✓ الحكم على الهيكل المالي الوظيفي للمؤسسة و تقييم الاحتياجات المالية و نوع الموارد المالية التي
هي تحت تصرف المؤسسة؛

✓ تحديد التوازن المالي بمقارنة مختلف التجميعات المكونة للميزانية الوظيفية ؛

✓ حساب هامش أمان المؤسسة؛ الحكم على خطر الإفلاس؛ و أخيرا يسمح باتخاذ القرار؛

III- دراسة حالة مؤسسة مطاحن عمر بن عمر

1. لمحة عن مؤسسة مطاحن عمر بن عمر

تعتبر مطاحن عمر بن عمر من المؤسسات الرائدة على المستوى الوطني في إنتاج المادة الغذائية
الأساسية السميد و هي شركة ذات مسؤولية محدودة تتواجد في بلدية الفجوج التي تبعد عن مدينة قالمة
ب 5 كلم أنشئت عام 2000 على يد العيد بن عمر (ابن عمر بن عمر الذي كان له الفضل في إنشاء
الشركة العائلية عمر بن عمر سنة 1984) و كان الانطلاق الفعلي لنشاط المطحنة سنة 2002 بمعدل
إنتاج 300 طن يوميا و نظرا لزيادة الطلب علي المنتجات و لتلبية طلبات الزبائن تم توسيع النشاط بإنشاء
مطحنة جديدة سنة 2004 بمعدل إنتاج 400 طن يوميا ليصبح إجمالي الإنتاج اليومي 700 طن
يوميا. حاليا يشتغل بالمؤسسة 840 عامل يتراوح أعمارهم من 18 إلى 60 كل العاملين في المؤسسة يتميزون
بالكفاءة في مجال عملهم (يتم اختيارهم على أساس الخبرة و الشهادة).

تتمثل منتجات المطحنة في السميد بمختلف أنواعه سميد ممتاز، سميد عادي، السميد الرطب
الممتاز، طحين القمح الصلب و النخالة التي تباع إلى مربى المواشي حيث تلقى منتجاتها طلبا متزايدا بفضل
جودة المنتجات و أسعارها التنافسية ، يمثل الديوان الوطني المهني للحبوب و البقول الجافة OAIC المورد
الرئيسي للمؤسسة بمادة القمح الصلب كما تقوم كذلك باستيراده من بلدان أجنبية كإيطاليا، ألمانيا، فرنسا
و كندا.

قاعدة التوازن المالي بين النظرية والتطبيق في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية
دراسة حالة مطاحن عمر بن عمر للفترة (2020-2022).

2. إعداد الميزانيات الوظيفية لسنوات الدراسة:

الميزانية المحاسبية بشكلها وفقا لما جاء في النظام المحاسبي المالي تستجيب لأهداف محاسبية كتحديد النتائج و قانونية كتحديد ذمة المؤسسة، لكن لا تعطي صورة حقيقية للترتيب حسب الوظيفة و هو أساس التحليل الوظيفي لذلك وجب إعادة ترتيب عناصرها كل حسب الوظيفة.

بالنسبة للاستخدامات المستقرة هي الأصول الغير جارية في الميزانية المحاسبية بالقيمة الإجمالية أما الموارد الدائمة فهي الأموال الخاصة و الخصوم الغير جارية مضاف إليهما الاهتلاكات، المؤونات و خسائر القيم أما الخزينة الأصولية و الخزينة الخصومية هي نفسها الموجودة في الميزانية المحاسبية.

بالنسبة للعناصر الجارية سواء جانب الأصول أو الخصوم ترتب إلى عناصر تابعة للاستغلال و عناصر خارج الاستغلال. حسب ارتباطها (مباشرة أو غير مباشرة) بعملية الإنتاج و البيع .

يكون تمثيل الميزانيات الوظيفية كالتالي:

الجدول (3): الميزانية الوظيفية لمطاحن عمر بن عمر

| 2022 | 2021 | 2020 | الأصول أو الاستخدامات |
|--------------------------|--------------------------|--------------------------|---|
| 10 551 833 757,00 | 10 905 316 012,00 | 10 888 052 406,00 | الاستخدامات المستقرة بالقيمة الإجمالية: |
| 10 551 833 757,00 | 10 905 316 012,00 | 10 888 052 406,00 | الأصول الغير جارية في الميزانية المحاسبية بالقيمة الإجمالية |
| 5 654 061 291,00 | 5 772 504 953,00 | 4 549 721 704,00 | الأصول المتداولة بالقيمة الإجمالية: |
| 916 763 781,00 | 1 319 012 202,00 | 911 294 074,00 | الأصول المتداولة للاستغلال |
| 1 897 693 085,00 | 1 524 218 197,00 | 999 687 637,00 | الأصول المتداولة خارج الاستغلال |
| 2 839 604 425,00 | 2 929 274 554,00 | 2 638 739 993,00 | الخزينة الأصولية |
| 16 205 895 048,00 | 16 677 820 965,00 | 15 437 774 110,00 | مجموع الأصول |
| 2022 | 2021 | 2020 | الخصوم أو الموارد |
| 9 053 393 717,00 | 9 046 330 025,00 | 14 951 244 917,00 | الموارد الدائمة: |
| 50 017 365,00 | 419 303 453,00 | 7 149 721 253,00 | الأموال الخاصة |
| 5 031 175 791,00 | 4 513 544 702,00 | 3 172 611 529,00 | اهتلاكات و مؤونات الأصول |
| 2 308 314 459,00 | 2 308 314 459,00 | 2 308 314 459,00 | مؤونة الأخطار و التكاليف |
| 1 763 920 832,00 | 1 805 167 411,00 | 2 320 597 676,00 | الديون المالية |
| 7 152 501 331,00 | 7 631 490 940,00 | 486 529 193,00 | الخصوم المتداولة: |
| 1738 350 099,00 | 2 249 458 611,00 | 350 596 425,00 | ديون الاستغلال |
| 5 414 151 232,00 | 5 370 751 646,00 | 121 468 769,00 | ديون خارج الاستغلال |
| | 11 280 683,00 | 14 463 999 ;00 | الخزينة الخصومية |
| 16 205 895 048,00 | 16 677 820 965,00 | 15 437 774 110,00 | مجموع الخصوم |

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الميزانيات المحاسبية للمؤسسة.

3. حساب مؤشرات التوازن المالي:

بعد إعداد الميزانيات الوظيفية لسنوات الدراسة يمكن حساب مؤشرات التوازن المالي و ذلك
بمواجهة مختلف التجميعات المكونة للميزانية الوظيفية .

الجدول (4): مؤشرات التوازن المالي

| 2022 | 2021 | 2020 | |
|-------------------|-------------------|-------------------|---|
| 9 053 393 717,00 | 9 046 330 025,00 | 14 951 244 917,00 | الموارد الدائمة |
| 10 551 833 757,00 | 10 905 316 012,00 | 10 888 052 406,00 | - الاستخدامات المستقرة |
| -1 498 440 040,00 | -1 858 985 987,00 | 4 063 192 511,00 | رأس المال العامل الإجمالي |
| 916 763 781,00 | 1 319 012 202,00 | 911 294 074,00 | الأصول المتداولة للاستغلال |
| 1 738 350 099,00 | 2 249 458 611,00 | 350 596 425,00 | - ديون الاستغلال |
| -821 586 318,00 | -930 446 409,00 | 560 697 649,00 | الاحتياج من رأس المال العامل للاستغلال |
| 1 897 693 085,00 | 1 524 218 197,00 | 999 687 637,00 | الأصول المتداولة خارج الاستغلال |
| 5 414 151 232,00 | 5 370 751 646,00 | 121 468 769,00 | ديون خارج الاستغلال |
| -3 516 458 147,00 | -3 846 533 449,00 | 878 218 868,00 | الاحتياج من رأس المال العامل خارج الاستغلال |
| -4 338 044 465,00 | -4 776 979 858,00 | 1 438 916 517,00 | الاحتياج من رأس المال العامل |
| 2 839 604 425,00 | 2 929 247 554,00 | 2 638 739 993,00 | الخزينة الأصولية |
| 0,00 | 11 280 683,00 | 14 463 999 ;00 | الخزينة الخصومية |
| 2 839 604 425,00 | 2 917 993 871,00 | 2 624 275 994,00 | الخزينة الصافية |
| أو: | | | |
| 2 839 604 425,00 | 2 917 993 871,00 | 2 624 275 994,00 | الخزينة الصافية(رم ع -إرم ع) |
| -1 498 440 040,00 | -1 858 985 987,00 | 4 063 192 511,00 | رأس المال العامل الإجمالي |
| -4 338 044 464,00 | -4 776 979 858,00 | 1 438 916 517,00 | الاحتياج من رأس المال العامل |

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الميزانيات الوظيفية للمؤسسة المدروسة.

I- تحليل النتائج:

السنة 2020: رم ع < 0 ، إرم ع < 0 مع رم ع < إرم ع ، خ < 0 .

نتج خلال السنة رأس مال عامل موجب مما يدل على أن الموارد الدائمة كانت كافية لتمويل إجمالي
الاستخدامات المستقرة و استخدم الفائض في الموارد الدائمة لتغطية كافة احتياجات دورة الاستغلال
المعبر عنها بالاحتياج من رأس المال العامل الموجب ، استعمل رأس المال العامل كالتالي:

← 35,41% منه غطت الاحتياج من رأس المال العامل؛

← 64,59% المتبقية شكلت الخزينة الموجبة؛

السنة 2021: ر م ع > 0 ، إ ر م ع > 0 مع إ ر م ع > ر م ع ، خ < 0 .

نتج خلال السنة رأس مال عامل سالب مما يدل على أن الموارد الدائمة لم تكن كافية لتمويل إجمالي الاستخدامات المستقرة لذلك لجأت المؤسسة إلى موارد مالية قصيرة الأجل (موارد تابعة لدورة الاستغلال) من أجل تمويل الجزء المتبقي من أصولها الثابتة ، ثم تمويل العجز في رأس المال العامل كلياً بفائض مالي (مورد) نتج عن دورة الاستغلال و المعبر عنه بالاحتياج من رأس مال عامل سالب. هذا الأخير كانت استعملاته كالتالي:

← 38,92% منه غطت كلياً العجز في رأس المال العامل؛

← 61,08% شكلت الخزينة موجبة؛

السنة 2022: ر م ع > 0 ، إ ر م ع > 0 مع إ ر م ع > ر م ع ، خ < 0 .

هذه الحالة مشابهة لسنة 2021 حيث نجد أن المورد الناتج عن دورة الاستغلال و المعبر عنه بالاحتياج من رأس المال العامل السالب كافٍ لتغطية العجز في رأس المال العامل و تحقيق فائض من المتاحات (خزينة موجبة). استعمل المورد الناتج عن دورة الاستغلال كالتالي:

← 35,54% غطت كلياً العجز في رأس المال العامل؛

← 65,46% المتبقية شكلت الخزينة موجبة؛

التحليل أعلاه يظهر كيفية تشكل الخزينة مبينين أنها محصلة مواجهة رأس المال العامل و الاحتياج من رأس المال العامل أين حققت المؤسسة خزينة موجبة خلال سنوات الدراسة ما يدل على أنها تتمتع بفائض في الخزينة.

لكن للحكم على التوازن المالي للمؤسسة حسب المقاربة الوظيفية لابد من دراسة احتياج التمويل الناتج عن العناصر المرتبطة مباشرة بنشاط المؤسسة و هو الاحتياج من رأس المال العامل للاستغلال.

السنة 2020: ر م ع < 0 ، إ ر م ع للاستغلال < 0 مع ر م ع يغطي إ ر م ع للاستغلال.

التوازن المالي محقق حيث نشأ عن دورة الاستغلال احتياج من رأس المال العامل موجب تم تغطيته كلياً (بما فيه الاحتياج من رأس المال العامل للاستغلال) بالجزء من الموارد الدائمة المخصص لتمويل دورة الاستغلال و المعبر عنه برأس المال العامل.

السنة 2020: ر م ع > 0 ، إ ر م ع للاستغلال > 0 مع إ ر م ع للاستغلال لا يغطي العجز في ر م ع.

المورد الناتج عن دورة الاستغلال المرتبط مباشرة بنشاطها و الذي يمكن اعتباره مورد دائم و مضمون
يغطي 50,05% فقط من العجز في رأس المال العامل أما الباقي فتم تغطيته بالاحتياج من رأس المال خارج
الاستغلال السالب بنسبة 49,95%

السنة 2022: ر م ع > 0 ، إ ر م ع > 0 مع إ ر م ع للاستغلال لا يغطي العجز في ر م ع 0

كذلك الحال بالنسبة لهذه السنة فالاحتياج من رأس المال العامل للاستغلال السالب يغطي جزء فقط
من العجز في رأس المال العامل بنسبة 54,83% والباقي تم تغطيته بنسبة 45,17% من رأس المال العامل
خارج الاستغلال السالب.

خلال السنتين 2021 و 2022 نلاحظ أن الاحتياج من رأس المال العامل للاستغلال السالب لا يغطي كليا
العجز في رأس المال العامل و بالتالي الحكم على أن المؤسسة في حالة توازن خطر فرغم تحقيقها لخزينة
موجبة إلا أنها تعتمد على مورد تابع لدورة الاستغلال و بالأخص مورد لا يرتبط مباشرة بنشاطها الأساسي
من اجل تمويل جزء من الأصول الثابتة و الذي لا يمكن اعتباره مورد دائم و مضمون فهو ناتج عن
عناصر استثنائية.

IV- الخاتمة

تم دراسة الهيكل المالي لمؤسسة مطاحن عمر بن عمر وفقا للمقاربة الوظيفية المبنية علي قاعدة
التوازن المالي المعرفة بالعلاقة الأساسية للخزينة (الخزينة = رأس مال عامل - الاحتياج من رأس المال
العامل) حيث تم بناء الميزانيات الوظيفية لسنوات الدراسة و حساب المؤشرات المالية، حيث خلصت
الدراسة إلى :

- حققت المؤسسة خزينة موجبة خلال سنوات الدراسة ما يدل على أنها تتمتع بفائض في الخزينة
يسمح لها بمواجهة التزاماتها في تواريخ استحقاقها.
- التوازن المالي سنة 2020 محقق حيث نتج خلال السنة رأس مال عامل موجب غطى الاحتياج من
رأس المال العامل مما نتج عنه خزينة موجبة
- استطاعت المؤسسة تحويل هيكل ميزانيتها سنتي 2021 و 2022 إلى هيكل معاكس تماما
للمؤسسات التي تمتن نفس النشاط حيث أصبح ممثلا لمؤسسات التوزيع الكبرى التي ينتج عن
دورة استغلالها فائض مالي بدل احتياجات للتمويل لكن لا يمكن الاعتماد عليه لتمويل جزء من
الاستخدامات الثابتة .

قاعدة التوازن المالي بين النظرية والتطبيق في المؤسسة الاقتصادية الجزائية
دراسة حالة مطاحن عمر بن عمر للفترة (2020-2022).

- حققت المؤسسة احتياج من رأس المال العامل سالب أي مورد ناتج عن دورة الاستغلال نتيجة التسير الفعال للمخزونات و كذلك فرض على الموردين مهمل للتسديد طويلة نوعا ما مع إلزامية تحصيل مبيعاتها نقدا أو بهمل قصيرة جدا من عند زبائنها، كما نتج عن العناصر خارج الاستغلال كذلك مورد.
- عدم احترام مؤسسة مطاحن عمر بن عمر لقاعدة التوازن المالي التي تقوم على مبدأ إن تمويل الاستخدامات المستقرة بموارد دائمة فهي لجأت خلال السنوات 2021 و 2022 إلى تمويل جزء من استخداماتها المستقرة بموارد مالية قصيرة الأجل تابعة لدورة الاستغلال.
- رغم تحقيق المؤسسة لخزينة موجبة خلال السنتين 2021 و 2022 إلا أنها في وضعية غير آمنة فهي تعتمد في تمويل أصولها الثابتة على موارد قصيرة الأجل و بالأخص موارد لا ترتبط مباشرة بنشاط المؤسسة أي عناصر خارج الاستغلال.
- فقدان المؤسسة لجزء من استقلاليتها حيث أصبح تمويل جزء من أصولها مرتبط بعلاقة المؤسسة مع المتعاملين الاقتصاديين من موردين و عملاء.
بناء على ما سبق يمكن اقتراح التوصيات التالية:
- يجب على المؤسسة إعادة هيكلة أصولها و خصومها بالشكل الذي يصبح فيه رأس المال العامل موجب فمؤسسة مطاحن عمر بن عمر مؤسسة مثلها مثل المؤسسات ذات نشاط صناعي لها أصول ثابتة معتبرة من مباني من اجل قيامها بنشاطها، آلات من اجل تحويل المواد الأولية إلى منتجات مصنعة، القيام بعملية التعليب في الأكياس و وسائل نقل لتوزيع المنتجات هذا النوع من النشاط يستلزم أن يكون فيه الرأس المال العامل موجب أي أن تمويل الاستخدامات الثابتة بموارد مالية دائمة من اجل تفادي إمكانية حدوث مشاكل و أحداث غير متوقعة في تمويل استخدامات ضرورية لنشاط المؤسسة.
- على المؤسسة أن تقوم بعملية الرفع في رأس المال أي طلب أموال إضافية من الشركاء و المساهمون.
- في حالة تحقيق المؤسسة لأرباح يجب عدم توزيعها و إبقائها داخل المؤسسة في شكل احتياطات لتعزيز التمويل الذاتي للمؤسسة.
- الحصول على قروض متوسطة و طويلة الأجل.

- التخلي عن الأصول الثابتة التي لا تساهم فعليا في نشاط المؤسسة.
- القيام بتوظيف أموال الخزينة في شكل أصول مالية جارية من اجل تقليص المورد الناتج عن دورة الاستغلال و الحصول على عوائد مالية من جراء العملية.

V- المراجع

- ❖ Barreau, J. (2004). *Gestion Financiere : Manuel et applications* (éd. 13). Paris: Dunod.
- ❖ Bazet, J.-l., & Faucher, p. (2009). *Finance d'entreprise: Manuel et applications*. Paris: Dunod.
- ❖ Cristian, & Zambotto, M. (2001). *Gestion financiere - finance d'entreprise*. Paris: Dunod.
- ❖ Delahaye, J., & Delahaye, F. (2007). *Finance d'entreprise : Manuel et applications*. Paris: Dunod.
- ❖ Duplat, C.-a. (2004). *Analyser et maitriser la situation financiere de son entreprise*. Paris: librairie vuibert.
- ❖ Forget, J. (2005). *Analyse financiere : de l'interprétation des états financiers a la comprehension des logiques boursières*. Paris: Editions d'organisation.
- ❖ Hutin, H. (1998). *Gestion Financiere*. Paris: Editions d'organisation.
- ❖ Hutin, H. (2002). *Toute la finance d'entreprise en pratique* (éd. 2). Paris: Editions d'organisation.
- ❖ Legros, G. (2010). *Mini manuel de finance d'entreprise*. Paris: Dunod.
- ❖ Meunier-Rocher, B. (2000). *Le diagnostic financier*. Paris: Editions d'organisation.
- ❖ Meunier-Rocher, B., & Granguillot, F. (2004). *Analyse financiere : les outis du diagnostic financier*. Paris: Gualino éditeur.
- ❖ Nippert, A. (2008). *Finance d'entreprise : Manuel complet applications et corrigés*. Paris: gualino.
- ❖ Raimbault, G. (2001). *Comptabilité générale et analyse financière*. Paris: Dunod.
- ❖ Selmer, C. (2006). *Toute la fonction finance*. Paris: Dunod.
- ❖ Sopel, D., Haranger, M., & May Helou, G. (2008). *Diagnostic financier*. Paris: Hachett.
- ❖ إلياس بن ساسي، و يوسف قريشي. (2006). *التسيير المالي (الادارة المالية) دروس وتطبيقات*. الجزائر: دار وائل للنشر.
- ❖ نجود تريش، و نوال سايج. (2023, 03 31). تحليل قائمة المركز المالي و دورها في تقييم الأداء المالي للمؤسسة في ظل متطلبات النظام المحاسبي المالي حالة مؤسسة سونلغاز بسطيف 2017-2018. *مجلة /اقتصاد المال و الأعمال* ، الصفحات 579-590.